الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة العلمية حول المنظمات الدولية (الحكومية) وغير الحكومية (الأهلية) في ظل العولمة

obeikandl.com

obeikandl.com

أولاً : الدراسات السابقة:

إن الباحث لا يعمل من فراغ، بل إن حركة العلم والبحث والدراسة حلقة متصلة ومتكاملة، لذلك كان من الضروري أن تعرض الدراسة لأهم الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت موضوع هذه الدراسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة باعتباره حجر الأساس الذي يرتكز عليه في بداية الأمر، وأساس التحليل الذي تنتهي به الدراسة في خاتمة المطاف.

ولقد تم تقسيم هذه الدراسات التي استطاعت الباحثة القيام به إلى نوعان:

أ- دراسات مصرية مرتبطة مباشرة أو غير مباشرة، بموضع الدراسة الراهنة.

ب- دراسات أجنبية (أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية- إنجلترا)[1].

وأهمية الدراسات السابقة تكمن في إضافة معلومات جديدة علمية عن المعلومات السابقة والاستفادة منها في البحث العلمي والعمل على تطويرها بالأساليب العلمية المقننة.

من هذا المنطلق قامت الباحثة بالرجوع إلى ثلاثة من الدراسات والبحوث السابقة والتي تناولت جزءًا من موضوع البحث، حيث ترى أنها قد تسهم في إثراء النظرية وبناء المنهج العلمي للدراسات الحالية وهي ما يلي:

1- **في دراسة بعنوان (أثر المتغيرات الدولية على آليات العمل القانونية في المنظمات الدولية)[2] وقام بها فتحي سعد المبروك، حيث**

---

(1) محمد سيد فهمي، تصميم وتنفيذ بحوث الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2006، ص355

(2) وقام بها فتحى سعد المبروك .

هدفت إلى التعرف على الفروقات بين الشرعية الدولية والمتغيرات الدولية.
واستنادًا إلى ذلك طرحت مجموعة من التساؤلات:

- هل توجد فروق بين دلالة المعنى والمتغير في التنظيم الدولي؟
- وهل توجد هناك نظم الموافقة على القرارات الدولية في المنظمات الدولية؟
- وهل آليات رقابة قائمة دائمة على المنظمة؟ وبواسطة من؟
- هل هي بواسطة الجمعية العامة أو مجلس الأمن؟

وأوضحت بعد ذلك المنظمات الدولية شخص قانوني قبل المتغيرات الدولية وبعد المتغيرات الدولية، وبعد ذلك أوضح فيها الجدليات الثابتة والمتغيرة في التنظيم الدولي.

أما فيما يتعلق بأثر التفاعل بين الثابت والمستقل وجد فيها بين عمليتين عملية الاستمرار في الديمومة وعملية في معرفة الإشكالية المطروحة في ظل هذه المتغيرات الدولية وأثرها على المنظمات الدولية والحد من الأثر السلبي للمتغيرات الدولية وخاصة على آليات العمل القانوني في المنظمات الدولية، والتعرف أيضًا على العلاقة التبادلية بين الأمم المتحدة وأجهزتها ومجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية في إثراء المتغيرات الدولية وآليات العمل في المنظمات الدولية، والذي قام بهذه الدراسة فتحي سعد المبروك عون التي تحمل عنوان: (أثر المتغيرات الدولية على آليات العمل القانوني في المنظمات الدولية)[1].

2- وفي دراسة بعنوان (حقوق الإنسان دراسة تحليلية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان)[2] قام بها صلاح

---

(1) فتحي سعد المبروك عون، أثر المتغيرات الدولية على آليات العمل القانوني في المنظمات الدولية، بحث منشور في الدراسات القانونية في العلوم القانونية، طرابلس: جامعة الفاتح، 2002 ف

(2) صلاح الدين حسين، حقوق الإنسان، بحث منشور في العلوم الاجتماعية، طرابلس: جامعة الفاتح، 2005ف

الدين حسين المرغيني سعيدة، الذي وضع فيها أهداف البحث التي تؤكد على أن لغة الإنسان وحقوق الإنسان قديمة قدم الديانات السماوية المقدسة وأبرزها الدين الإسلامي، وأيضًا التأكيد على أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية هي حقوق أصيلة لا يمكن النزول عنها، وأن حمايتها مسؤولية أخلاقية. وأيضًا أوضح فيها المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وهي أربعة: الحرية والحق والعدالة والأخلاق.

وأوضح فيها أيضًا نتائج الدراسة بأن الإسلام هو مجموع تشريعات إلهية وردت لتنظيم حياة البشر وهو الكفيل بحفظ حقوق كل إنسان يعيش على هذه الأرض وأيضًا أوضح فيها بأن المواثيق التي صدرت من المنظمات حاولت أن تضع برنامج لحقوق الإنسان ولكن لم توفق. وكذلك أوضح باستقراء تاريخ حقوق الإنسان في العالم يتبين لنا أن بعض الأنظمة أعلنت تلك الحقوق دون تجسيد لتلك الحريات أثر في الحياة العلمية، وهو ما حدث بوجه الخاص في أنظمة، وتوصل بأن حقوق الإنسان متصلة إلى حد كبير بحاجاته ومطالبه الجسمية والتنشئة الاجتماعية والاقتصادية، فكل حق من حقوق الإنسان هو في الواقع يعكس في طياته حاجة من حاجات الإنسان.

3- وتناولت الرسالة الأخرى العلمية (تاريخ حقوق الإنسان – حق التعليم)[1]، قام بهذه الدراسة فوزي صالح ديكنة تنحصر الدراسة على مجموعة أسئلة وهي ما أهم التشريعات التي تضمن للإنسان حقوقه وما حقيقتها؟ هل تعد التشريعات الوضعية والمواثيق الدولية مستوعبة لجميع المتغيرات الإقليمية والعالمية؟ وما واقع حقوق الإنسان في ظل التشريعات الوضعية، وما الأركان التي تستند إليها الشريعة لقيام حقوق الإنسان

---

(1) فوزي صالح ديكنة، تاريخ حقوق الإنسان – حق التعليم، بحث منشور في العلوم القانونية، طرابلس: جامعة الفاتح، 2000، 2000ف

وضماناته؟ والمنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج التاريخي الذي يعد المصدر الأساسي لمعرفة الإنسانية والتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مرت بها البشرية، كما وظف في بحثه المنهج الوصفي الذي من خلاله تتم متابعة موضوع البحث من الناحية الكمية والكيفية عبر المراحل التاريخية بغية تعرف الأحداث التاريخية من حيث المضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات وذلك وفقاً لما دأبه فيه من جمع المعلومات والبيانات العلمية التي تخدم موضوع بحثه.

وأظهرت النتائج في الدراسة إبراز أهمية التشريع وحقيقة الدين الإسلامي الشامل في حقوق الإنسان خاصة حق التعليم وحق العمل وحق الزواج وحق الرعاية وحقوق الطفل والأمومة وهي تعتبر من حقوق الشخصية للإنسان وأيضًا أشار إلى حماية حقوق الإنسان من التحولات القائمة في خضم المجتمع العربي، ومعالجة المشكلة.

وكذلك يرى الباحث الحقوق التي يستحق الاعتراف والالتزام بها هي الحقوق التي تتماشى مع القيم الأخلاقية، وتوصل بأن الدين الإسلامي يحتوي على مصادر تشريعية على الكثير من الحقوق الإنسانية. وكذلك إبراز ضمانات حقوق الإنسان وفرص الممارسة العملية لهذه الحقوق في حدود ما يقتضيه النظام والمصلحة العامة ويرى أيضًا حقوق الإنسان اليوم تفتقر إلى الواقعية والدقة والعمل.

ثانياً : النظريات المفسرة للدراسة:

قبل أن يتم عرض نظرية هذه الدراسة لابد لنا أن نحدد مفهوم النظرية لأنها أساس البحث العلمي ولأنها تستند على القاعدة العلمية في تفسير الظواهر ومعرفة الحقائق وتساعد على الوصول إلى النتائج وإلى التنبؤ بالمستقبل وتوقعه.

وتعد النظرية العلمية الهدف النهائي للعلم (فهي التي تضم الوقائع والمفاهيم والفروض والقوانين في سياق واحد، بل إن وجودها متضمن في

كل منها وهي ليست نتيجة مباشرة من معطيات الواقع بل أداة علمية تمكنهم من اكتشاف الميكانيزمات الكامنة وراء الظواهر وبدون التنظير لا يمكن اكتشاف معرفة جديدة وكذلك تقوم النظرية بتفسير الأحداث وما بينها من علاقات والتنبؤ بأحداث غير معروفة، ذلك أن الغاية النهائية للعلم هي التطبيق، والعلاقة بين التطبيق والنظرية العلمية علاقة متبادلة، وأيضًا لها القدرة العلمية على السيطرة على الظواهر)[1].

وباعتبار النظرية تحتوي على مجموعة قضايا وفروض والقوانين لذلك فإنها تنشأ تطورًا على مستوى العملية الطويلة في تفسير البيانات والمعلومات وخاصة عندما تكون العلاقة بين النظرية والفروض وبين النظرية والحقائق وبين النظرية والقوانين وبين الفروض والحقائق وبين الفروض والقوانين لأن النظرية تعطي التصور العمومي للبحث العلمي وتحتوي على (الأدلة التجريبية أكبر منه بالنسبة لفرض مما يتطلب أكثر تأييدًا بالنسبة للفرض ويجعل لها أكبر قدر من احتمال اليقين)[2] عند صحتها وإثباتها وتطبيقها، وللنظرية وظائف رئيسة قابلة للتحقق وهي التفسير والتنبؤ والتحكم والقابلية للتطبيق.

أما النظرية في الموسوعة الفلسفية فهي عبارة عن (نسق من المعرفة المعممة وتفسير للجوانب المختلفة للواقع، وللاصطلاح نظرية تضمينات مختلفة كنقيض للممارسة أو للغرض (أي المعرفة الافتراضية غير المحققة) تختلف عن الممارسة، مادامت تعكس الواقع روحيًا أو عقليًا وترده.

---

(1) فوقية عبد الفتاح، علم النفس المعرفي، القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2005م، ص و

(2) نفس المرجع السابق، ص19

وهي في الوقت نفسه ترتبط ارتباطًا لا ينفصم بالممارسة التي تضع مشكلات ملحة أمام المعرفة وتتطلب أن نحلها، ولهذا السبب فإن الممارسة جزء لا يتجزأ من كل نظرية، وكل نظرية مركبة في بنائها[1].

إذًا النظرية هي القاعدة العلمية والأساسية يعتمد عليها الباحث في تفسير المعلومات من أجل إثبات الفرضية من عدمها واستعانة بها في معرفة الظواهر المحيطة بالإنسان والمجتمع والدولة والقارة والعالم ومعرفة والكشف عن الحقائق والقضايا الجديدة. وتساعد أيضًا على تفسير المعلومات وتحليلها للوصول إلى النتائج وإيجاد العلائق المتعلقة بموضوع البحث سواء كانت ظواهر سياسية اجتماعية اقتصادية ثقافية حتى يستطيع الباحث من خلالها التوقع والتنبؤ بالمستقبل والتحكم في العوامل المغايرة وضبطها وطرح ما هو جديد وما هو يجب أن يكون.

إن الاختلاف حول مفهوم النظرية، يؤدي إلى إيجاد العلاقة العلمية بين النظرية والبحث وربطهما بنسق استنباطيًا ومنهجيًا وبديهيًا ومنطقيًا، مما يجعلها الأساس والقادة لتحليلها وتصنيفها وما تحتويها من القضايا المطروحة والمفاهيم المرتبطة.

من هذا المنطلق نرى أن وشيلز وبارسونز يقسمان النظرية إلى أربعة مستويات (نظرية النسق التصنيفية ونظرية التصنيفات المقولية والإطارات التصورية والأنساق النظرية)[2]، وهنا تفسر لنا العلاقة التبادلية بين نظرية البحث ونظرية النسق، مما يتضح لنا علاقة تبادلية مع علاقة ارتباطية وخاصة في تحديد المشكلة ووضع فروض لأن النظرية تسعى إلى البناء العلمي للبحث، والبحث يسعى إلى حلقة تكاملية على شكل دائري

---

(1) وضع لجنة من العلماء الأكاديميين السوفياتيين، الموسوعة الفلسفية، بيروت: دار الطليعة، ط1، 1974، ط2، 1982م، ص532

(2) عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، بنغازي: جامعة قاريونس للمنشورات، ط1، 1988م، ط2، 1994م، ص39

لاستكمالها ونضجها وتوظيفها وحيث تحدث دوركايم في نظريته في موضوع الانتحار كما قد تقدم بها جورج هومان حول النسق النظري للنظرية ووضح فيها (تبيان معدلات الانتحار في أي مجموعة اجتماعية طبقًا لدرجة الفردية وتبيان درجة الفردية مع تأثير البروتستنتانية)[1] في هذا المثال قام بوضع فرضية وعلاقة بين الفردية والانتحار وتأثير البروتستنتاني يوجد فيها تباين في المعدل والتفسير والتنبؤ وهنا مكمن العلاقة العلمية بين النظرية والبحث.

وفيما يتعلق أصحاب الاتجاه الأمبيريقي وعلى رأسهم ميرتون، حيث يرون أن البحث يقوم على أربع وظائف تساعد في تطور النظرية (يقدم البحث قضايا جديدة للنظرية، ويساهم في صياغة نظرية جديدة ويقود البحث إلى تهذيب النظريات القائمة وأيضًا يقوم البحث بوظيفة الإثبات)[2].

ومن ثم توسعت مجال النظرية إلى المتغيرات سواء كانت التابعة أو المستقلة إلى صياعتها كفروض علمية تثبت مصداقيتها وذلك بعد الاختبار والتعديل إذا احتجت ذلك، وفقًا للدراسة العلمية المطروحة، ووفقًا لعلاقة البحث النظرية.

ويرى مصطفى عبد الله خشيم النظرية (في أبسط معانيها هي عبارة عن اختيار مجموعة من الظواهر السياسية المحددة وتفسيرها تفسيرًا عامًا ينال رضى الباحث ويرى فحواها عبارة عن إطار فكري يتمكن الباحث من خلاله تنظيم البيانات والمعلومات للوصول إلى الأجوبة مقنعة)[3].

---

(1) عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، "1، 1988، ط2، 1994م، ص41

(2) نفس المرجع السابق، ص46- 47

(3) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، الجماهيرية، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1، 2004ف، ص3، 4

وبعد أن تم توضيح مفهوم النظرية، يجب علينا توضيح النظرية المتمشية مع هذه الدراسة وشرحها والتعرف عليها في إطار حقوق الإنسان والعولمة، لذلك اعتمدت هذه الدراسة على نظرية المنظمات، الذي يعتمد عليها عالمنا الراهن الآن وأيضًا تعتمد عليها (طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق الهدف الاستراتيجي لها في المساهمة في إحداث تغيير اجتماعي مقصود على ممارستها المهنية من خلال منظمات – أجهزة – متنوعة يتم عن طريقها ترجمة هذا الهدف إلى واقع أو مساهمة فعلية في تنمية المجتمع وتطوره.

ولذا تهتم هذه الطريقة بدراسة المنظمات في إطار مهنية الخدمة الاجتماعية حيث أنها تهتم بالتركيز على:

1- فهم طبيعة المنظمات وأهدافها.
2- التعرف على أهم المشكلات التي تواجه المنظمات وأساليب مواجهتها.
3- الاستفادة من المنظمات كأداة للتأثير في سلوك الأفراد المنظمة وتوجيهها في الجوانب الإيجابية)[1].

1- نظرية المنظمات:

لقد أشرت إليها قبل قليل في تحديد الممارسة المهنية التي تقوم بها تلك المنظمات لخدمة الإنسان الفرد والمجتمع والعالم، بالتالي ساهمت في إيجاد العلاقة الحتمية بين حقوق الإنسان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في الوسائل التنظيمية و في وجود مؤسسات فاعلة تقوم بهذا الدور، ولكن السؤال الذي يدور في الذهن هل قامت المنظمات الدولية بدورها في حل مشكلة حقوق الإنسان في عصر العولمة؟ ولماذا

(1) أحمد صقر عاشور، السلوك الإنساني في المنظمات، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990م، ص44

انقسمت إلى مستويات معينة في تقديم الخدمات؟ وإلى من تقدم هل للدول المتقدمة أم للدول النامية؟ ولماذا محصورة في قالب النظام السياسي الجديد؟ لذلك فالمنظمات في هذا العصر تحدد الاتجاهات الجديدة التي تسعى إليها المنظمات نفسها والاتجاهات العولمة الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والمدنية في حقوق الإنسان، لأن المنظمة كنسق تحتوي على مجموعة أجزاء ووظائف اجتماعية داخلية وخارجية تقوم بعلاقة عكسية بينهما لأن المنظمات عبارة عن أنساق مفتوحة على العالم سواء كانت في حدود الإقليم أو خارج الحدود والمنظمات الدولية في حقيقتها متخصصة وإقليمية وتابعة لهيئة منظمة الأمم المتحدة، مما جعل لتلك المنظمات التكامل والاندماج مع الدول والعالم، بغض النظر عن الحلول القائمة في الضد والتابعة للمشكلات وخاصة الإنسان في أي مكان من العالم.

وحدد مارفن أولسن، المتطلبات التنظيمية للمؤسسات في:

1- استمرار وجود العنصر البشري وتوفير التدريب وبث قيم المنظمة للعالمين[1]، هنا يعطي أهمية كبيرة بالاهتمام البشري وحقوق الإنسان في نطاق المنظمة وفي نطاق المؤسسات.

2- توسيع نطاق الاتصال والتفاعل بين الأعضاء وتقسيمات المنظمة.

3- وجود تقسيم العمل مبني على أساس من التخصص، والنشاطات والواجبات، والمسؤوليات. وبالتالي يجب تحديد الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها العاملين بالمنظمة[2]، وهنا وضع لنا علاقة الإنسان بالحقوق الاجتماعية والحقوق الاقتصادية.

4- العمل على تنظيم العلاقات وأساليب الاتصال بين أقسام المنظمة مع إيجاد قيم اجتماعية يقبلها العاملين، من بينها الموافقة على

---

(1) نفس المرجع السابق، ص49

(2) المرجع السابق، ص50

أهدافها[1]. هنا يحدد لنا العلاقة بين المنظمة والقيم الاجتماعية، وقد تصل تلك العلاقات إلى الدولية بغرض النظر عن الأقسام الداخلية لها واختصاصاتها المختلفة.

5- الحصول على الموارد اللازمة من البيئة المحيطة لها، والعمل على التنسيق بين الأنشطة التنظيمية للمساعدة على تحقيق أهداف المنظمة[2]، هنا ارتكزت على معالجة المنظمة بالعوامل المحيطة بها والمحيطة بأنشطتها، المنطلقة لسلوك الدولي في تحقيق الأهداف والاستراتيجيات.

6- تحديد أسلوب للتحكم في السلوك المنحرف الضار الذي قد يقترفه بعض أعضاء المنظمة، مع خلق الوسائل التي يحل بها النزاع الذي قد ينشأ داخل المنظمة، والعمل على حماية المنظمة من التهديدات الخارجية[3]، تميزت العلاقة بالسلوك الفردي ونظام حل المنازعات، والعمل على تطويرها وحمايتها من المؤثرات الداخلية والمؤثرات على مستوى الساحة الدولية.

أما بشأن مستويات تحليل المنظمات عديدة، والتي تتمثل في (مستوى تحليل الفرد ومستوى تحليل العلاقات الاجتماعية ومستوى تحليل المنظمة ككل)[4]، وقد يرى البعض الآخر مستويات التحليل لمنظمات هي (مستوى تحليل الدور الذي ينظر إلى المنظمة على أنها مجموعة من الأدوار الرسمية وغير الرسمية، ومستوى التحليل البنائي الذي يركز على دراسة

---

(1) المرجع السابق، ص52

(2) أماني قنديل، ملامح الجمعيات الأهلية في العالم العربي، الجمعيات الأهلية بمصر: مركز الدراسات اسياسية، مؤسسة الأهرام، 1994م، ص80

(3) نفس المرجع السابق، ص81

(4) المرجع السابق، ص85

الخصائص البنائية للمنظمة كتقسيم العمل وتحديد التخصص، وأساليب وسائل الاتصال، ومستوى التحليل التنظيمي والذي يركز على دراسة المنظمة ككل بدلاً من التركيز على الأفراد أعضاء المنظمة، كما أنه يهتم بالخصائص بالمنظمة ووضعها الوظيفي)[1]، هنا اختلفت المستويات على المستويات السابقة من حيث الفردية القائمة بالدور والوظيفة القائمة بالبناء وأصول التخصص والتفاعلية القائمة على جماعة معينة في التنظيم المجتمعي والتنظيم الدولي. والمنظمات غير محصورة في حد ذاتها وإنما تصل إلى الدولية والعالمية والقارية مثل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة السوق الأوربية المشتركة..الخ.

واحتوت المنظمات الدولية على الدراسات القانونية قبل الدراسات الاجتماعية لأنها في حقيقتها أساسها ومركزها قانوني وليس اجتماعي ولكن نتيجة التطورات التاريخية الحاصلة في العلوم الاجتماعية والإنسانية بأمر مهنة الخدمة الاجتماعية على مر العصور القديمة والحديثة والمعاصرة والعولمة أنشأت المنظمات، ولكن كانت تسميتها سابقًا وبالتنظيمات الاجتماعية للإحسان والخدمات الإنسانية، ويعد ذلك تطورًا إلى مصطلح جمعيات خيرية ومؤسسات أهلية..الخ.

من هذا المنطلق نستطيع أن نجد التطور التاريخي لتلك المنظمات من جانبها الاجتماعي والقانوني وكيف وصلت إلى الجانب الاقتصادي والصحي..الخ، ولكن في الحقيقة المنظمة تأسست عن طريق جهود أهلية خيرية عن طريق البر والإحسان لتقديم تلك الخدمات والمساعدات للأفراد والأسر المعوزة والفقيرة والأيتام والمحتاجين ..الخ، حتى أعطت الفرصة في تكوين وتأسست تلك المنظمات سواء كانت حكومية أو غير حكومية في كافة المجالات والتخصصات المتعلقة بالإنسان وحقوقه وحرياته

(1) المرجع السابق، ص86

الأساسية وهذه بالنسبة لمفهوم المنظمة في الخدمة الاجتماعية وأن الفكرة المنطلقة هي فكرة الإنسان وفكرة حل المشكلات على الرغم من تبلور تلك المرحلة إلا أن الأساس الاجتماعي قد غلب عليه الأساس السياسي والقانوني في حل مشكلة الإنسان في هذا العصر، لأن أغلب المنظمات جاءت من أجل الاهتمام بالإنسان، ولكن الواقع يتجلى غير ذلك وهذا ما نشاهده اليوم بين التقدم والتخلف وبين التنمية والدمار، مما يجعل المنظمة الدولية في تناقض مع العولمة أو الواقع وفي هذا السياق، توضح لنا نظرية في المنظمات الدولية في الواقع صرامة الواقع (وصرامة منهجية، ويطرح الشروط التي تتبني عليها النظرية في حد ذاتها إلى مستوى إخضاع الظاهرة للاختبار المعملي الذي من الصعوبة بمكان تحقيقه في ميدان العلوم الاجتماعية عامة، وبالتالي استحالة الوصول إلى قانون قار ضابط للظاهرة مهما تغيرت أحوال الزمان والمكان، بينما نجد في ذات الوقت، توجه يذهب إلى محاولة إقرار وجود نظرية للمنظمات الدولية، انطلاقًا من التراكم المعرفي الحاصل عبر تطورها ونمو فعاليتها في الممارسة على نطاق واسع في الحياة الدولية واستنادًا إلى توفر مؤهلات كافية، تضفي على الظاهر الصبغة العلمية مع إبداء النوع من المرونة المنهجية، عند القياس المستقى من الأصول والخصائص الأكثر بروزًا وتكرارًا كقاسم مشترك لتفاعلات المنظمات الدولية حديثًا، على ضوء استخدام بعض المعايير العلمية في حدود النسبية من حيث صدق البراهين (اكتفاء بالوصول إلى مدركات نسقية انتظامية فحسب، في سياق التفاعل الذاتي والمحيطي لها في الوسط الدولي العام)[1].

(1) بلقاسم كريمين، نظرية المنظمات الدولية، المغرب مطبعة فضالة، ط1، 1994م، ص5

ومن أجل دعم المقومات التي تتميز بها نظرية المنظمات الدولية وتتركز عليها في العلوم والمعرفة، مما أدى إلى ارتفاع مستوى التراكم من الدراسات المتخصصة والأبحاث لتصل إلى نظرية التنظيم الدولي ولكن في ظل التباين المطروحة حول هذه المنظمات وهذه النظرية تعتبر من القضايا الدولية تجب المعالجة على الصواب.

وبدأت نظرية المنظمات الدولية مع بروز الجماعات البشرية والتنظيمات الدولية عبر مسيرتها التاريخية الطويلة سواء كانت في الحضارات القديمة أو في الأديان السماوية أو في العصور الوسطى أو في الدول الإسلامية والمراحل التي مرت بها، وهنا أوضح فيها دور العلاقات الدولية وميلاد المنظمات الدولية التي ما فتئت مفهومًا الجماعة الدولية وبعد ذلك تحولت على نطاق واسع في شكل مؤتمرات دولية تحضرها أعضائها من مختلف الدول والقارات، ومن خلال هذا التطور في الممارسة وصلت إلى الشمولية وفضاءات أشمل وأوسع بشكل منتظم، وخاصة في إبرام العديد من المعاهدات مثل معاهدة ويستفاليا عام 1684م التي كانت فاتحة جديدة في تكوين المجتمع الدولي وكان ذلك مع ظهور المفاهيم الحديثة والإيديولوجية، ومع مطلع القرن التاسع عشر على أثر إبرام معاهدة فيينا عام 1815م وأسفر عن هذا المؤتمر إقرار القواعد الدولية وتوسيع في امتداد شبكة من العلاقات الدولية، وبهذا تعتبر فكرة التنظيم (للمجتمعات فكرة عريقة باعتبار الإنسان اجتماعي بطبعه لم تجد امتدادها الدولي إلا عند نشأة الدول ورسوخ كيانها كوحدات سياسية تحتوي على سكان، في إقليم معين تدير أمرهم سلطة سياسية تشخص السيادة المتوجة بالاعتراف الدولي المخول لإرادة التعامل في شتى مجالات العلاقات الدولية، بحيث تعتبر المنظمات الدولية من ضمنها تطلعًا لتحقيق المصالح المشتركة كالسلم والتعاون وحل المنازعات)[1].

(1) نفس المرجع السابق، ص21

ومن هنا تجلت ميلاد المنظمات الدولية لأنها وجدت نفسها مع وجود الدول واستطاعت بأن تحقق شخصيتها وذاتيتها القانونية ومركزها مما جعل منها أطراف فاعلة فيها على المسرح الدولي، وبهذه الصفة وصلت إلى أساليب عملية شكلاً ومضمونًا ومع تطورها أيضًا أصبحت شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام، مما يتضح من ذلك أن ميلاد المنظمات الدولية بدأت على شكل عفوي في وسط العلاقات الدولية دون سابق قصد من ذلك لأن فكرتها مع أحداث التاريخ، حيث ظهرت واستقرت مع توسيع في الحدود على حساب الآخر واكتساب مناطق النفوذ الاستعمارية والحرب بين الدول.

إذًا يمكن لنا القول بأن نظرية المنظمات الدولية تطورت من خلال اللجوء إلى عقد المؤتمرات الدولية، والتحكيم الدولي واللجان الدولية والاتحادات الدولية والإدارية، عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[1]، هنا خلف لنا علاقة بين ظهورها وتنوعها في النظام الدولي والنظام القانوني والاجتماعي، علاوة عن التصنيفات التي وقعت من جراء هذه النظرية، وبالتالي أوضحت من خلالها مفاهيم خاصة لهذه النظرية وذلك من أجل معالجة أي إشكالية، أن التطور فيها كظاهرة دولية حديثة مع تطورها التاريخي القديم وخاصة بعد تفكيك الإمبراطورية السوفياتية أدى إلى زيادة التفاعل والتعامل وازدادت المنظمات الدولية مع الواقع العلمي، وهذا بالطبع بالنسبة للإطار النظري للنظرية سواء كانت في الاتجاه الفردي أو في الاتجاه الدولي، وكونت كينونتها بين دفتين، دفة النظرية الصراع الدولي والنظرية الوظيفية كل من هذه النظريات ساهمت في تأسيس وإنشاء نظرية المنظمات الدولية وتبلورها في

---

(1) علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004م، ص7- 9

النظام الدولي السياسي والقانوني والاجتماعي، مما أنتج لنا العديد من العوائق سواء كانت في نطاق داخلي أو نطاق خارجي أولها العلاقة العلمية بين النظرية والمنظمة، وكذلك علاقة المنظمة بالتطور وعلاقة المنظمة بالصراع، وعلاقة المنظمة بالدول وعلاقة المنظمة بغير الدول.

وعلى ضوء ذلك وجدنا أغلب العلائق فيها تتماثل وتتبادل وتتباين وتتناقض، لأن أغلب المنظمات الدولية تسعى إلى التعاون والتشاور من أجل تبادل المصالح والخبرات والنفعية ومساعدتها في توثيق العلاقات الدولية في إطار التنظيم الدولي المنطلق في أساسه من تنظيم المجتمع في تطوره التاريخي.

أما علائق المتباينة ومتناقضة تتمثل في العدالة الاجتماعية في تقديم الخدمات الإنسانية للمجتمعات كافة، خاصة شعوب الدول النامية الفقيرة وما تحتويها من فجوات أسستها العولمة الاجتماعية مما جعل هناك وجود صعوبة في تحقيق العدالة في حقوق الإنسان خاصة، الإنسان الأسيوي والأفريقي مما خلقت لنا مشكلة في تحقيق حقوق الإنسان برغم وجود وثيقة عالمية ليوم عالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية تنص على ذلك وأيضًا أثمرت لنا العلاقة التناقضية ومتباينة بين تنظيم المجتمع والتنظيم الدولي المعولم، وهنا يدور السؤال حول نفسه، لماذا الاستراتيجيات السياسية والقانونية لم تعطي فرصة لتحقيق نوعًا تناسبيًا من التوازن لتلك الدول، وخاصة وجود بعض الدول لا تستطيع حل مشكلة حقوق الإنسان في دولتها الأصلية وحل مشكلة البرجماتية وأنطولوجية للوضع القائم؟ ولهذا السبب ظهرت العديد من المنظمات الدولية وغير الدولية من أجل المساهمة في إيجاد حلول لخدمة الإنسان في أي مكان من العالم وخاصة المنظمات القائمة في الدولة نفسها والمنظمات التي لها فروع في بعض الدول المتخصصة..الخ.

إذًا النظرية في مجملها العلمي تفسر الواقع من جوانبه المختلفة وتعمق في تحديد الفرضية للغرض فهم الظاهرة الملحة دائمًا في الخروج، ولهذا السبب دخلت النظرية في العديد من النظريات المختلفة واحتوت على مفهوم النسق من المعرفة المعممة وتضمينات مختلفة مثل كنقيض النظرية في الممارسة أو للغرض رأي. المعرفة الافتراضية غير المحققة، تختلف عن الممارسة ما دامت تعكس الواقع روحيًا وعقليًا وتردده. وهي في الوقت نفسه ترتبط ارتباطًا لا ينفصم بالممارسة التي تضع مشكلات ملحة أمام المعرفة وتتطلب أن نحلها. ولهذا السبب فإن الممارسة جزء لا يتجزأ من كل نظرية، وكل نظرية مركبة في بنائها. فمثلاً يمكن التمييز في النظريات الفيزيقية بين جزئين مثل الرموز المنطقية والقواعد والتفسير الموضوعي (المقولات والقوانين والمبادئ وبناء معالجة هذا الجزء – الموضوعي – من النظرية يرتبطان بفلسفة العالم وبمبادئ منهجية معينة في تناول الواقع. وتتحدد النظريات العلمية الطبيعية والاجتماعية على السواء مرات بالظروف التاريخية التي تنشأ فيها، وبالمستوى المعين تاريخيًا للإنتاج والتكنولوجيا والتجربة والنظام الاجتماعي السائد الذي قد يحبذ، وعلى العكس قد يعوق خلق النظريات العلمية. وقد تلعب النظريات العلمية بالفعل دورًا كبيرًا في تحويل المجتمع بالوسائل الثورية، ومن ثم خاصة بينما تظهر النظرية كتعميم للنشاط المعرفي ونتائج الممارسة، فإنها تقضي إلى تحويل الطبيعة والحياة الاجتماعية ومعيار قيمة صدق النظرية هو الممارسة)[1]، وهذا ما حصل تمامًا لنظرية المنظمات الدولية ونظرية حقوق الإنسان.

---

(1) لجنة من العلماء الأكاديميين السوفياتيين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، 1974م، ط2، 1981م، ص532

والنظرية أنواع وهي مثل نظرية التغير الاجتماعي ونظرية اتخاذ القرار ونظرية التفاعلية ونظرية الصراع ونظرية البنائية ونظرية الوظيفية ونظرية الاحتمال ونظرية الاستنباط ونظرية التطور ونظرية النشوء ونظرية الإشارة ونظرية الانعكاس، ونظرية تحقيق الذات، ونظرية التماسك ونظرية الدورات الحضارية، ونظرية التولد الذاتي ونظرية الأنماط ونظرية الدورة التاريخية ونظرية ردود الأفعال ونظرية الرموز، ونظرية العالم الآخر والنظرية العامة في الأنساق ونظرية العقد الاجتماعي ونظرية العضوية في المجتمع ونظرية القوة ونظرية المراحل ونظرية المجموعات ونظرية العلاقات الإنسانية ونظرية العوامل ونظرية النسبية ونظرية الممارسة والنظرية النفسية والجسمية ونظرية نشوء الإنسان ونظرية نفسانية الكل، وبما في ذلك نظرية التحليلية ونظرية الأزمة..الخ كل هذه النظريات تتميز بالإيجاز والشمول والنسبية وهي قابلة للصواب والخطأ، وكل هذه النظريات لها علاقة بالإنسان القديم والحديث والمعاصرة والمعولم مما جعل لهذه النظريات محل الاهتمام لدى المفكرين والباحثين خاصة في القانون والاجتماع والاقتصاد...الخ.

يمكن لنا القول النظريات العلمية كافة تزود الباحث بكمية من القواعد والفروض التي يستطيع من خلالها توظيفها في البحث والسير بها لأنها تتعامل مع الوحدات الإنسانية والمجتمع والدول والعالم، ونستطيع أن تعمم نتائجها واستكمال البراهين والأدلة العلمية الدامغة، لذا فإن كل هذه النظريات محل الاهتمام بالإنسان ولكن احتوت هذه الدراسة العلمية نظرية المنظمات لأنها تمس الواقع ولها علاقة لموضوع بحثنا هذا.

ولقد تحدثت عنها سابقاً بالأسلوب التاريخي والأسلوب الدولي والاجتماعي.

❖❖❖❖❖❖❖